

يذهب هذا الرأي إلى أن جميع النصوص التي تحظر تعديل الدستور هي نصوص لا تتمتع أية قيمة قانونية، وحققها فني إدخال ما تراه من تعديلات على دستورها، ثم إن السلطة التأسيسية لتي وضعت الدستور لا تملك الحق في تقييد السلطة التأسيسية المعبرة عن إرادة الأمة في المستقبل،